تحديات التخطيط العمراني في أهم مدن وادي حضرموت

محمد سالم عمير مصيباح*

الملخص

تلخص هذه الورقة البحثية دراسة تحديات التخطيط العمراني في أهم مدن وادي حضرموت – باليمن– التي تشهد تحضرًا عمرانيًا واسعًا سريعًا ونموًا سكانيًا متزايدًا، من دون أن يقابل ذلك خططًا واضحة، الأمر الذي أدى إلى فرض وضع تخطيطي يعاني عددًا من المشكلات تعيق عملية التطور، وتزيد من تكرار الأخطاء. وتأتي هذه الدراسة لتقف على حالة التخطيط العمراني في أهم المدن الحضرية، وتشخيص أبرز المشكلات، والتحديات التي تواجه التخطيط العمراني في هذا الجزء من اليمن، والذي يُعد صورة من صور التباين التخطيطي المتأثر بالتضاريس، خصوصًا علاقة الأرض بالعمران، وعلاقة العمران بإدارة الأرض من نُظُمٍ وقوانينَ وتشريعاتِ بناء. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي؛ إذ أظهرت النتائج أن المنطقة تواجه تحديين، أحدهما تحدٍّ طبيعي، تمثل في تحدٍّ تضاريسي، كالفيضان الناتج عن وقوع منطقة الدراسية في نطاق تباين جيولوجي، والتحدي الآخر بشري، تمثل في تزايد السكان وتوسُّع المدن مع ضعف الخطط الاستراتيجية لمستقبل التوسع العمراني، وتأكد من خلال التحليل أنَّ كل تحدٍّ يؤثر في الآخر.

الكلمات المفتاحية: التخطيط العمراني، الفيضان، وادي حضرموت.

المقدمة:

يعد التخطيط العمراني المكان الجماعي الأمثل الذي اختير لعيش الناس وفق رؤيتهم، وهو يؤدي دورًا كبيرًا في تطور المجتمعات ونموّها ورقيها، وهدفه العام تنسيق وحدات المدينة أو القرية على نحو متوافق مع اتجاهات الأرض واستعمالات السكان ومتطلبات حياتهم، وأيًا كان شكل التخطيط سواءً كان عفويًا أو منظمًا فإنه يؤثر في المكان وفي سلوك المجتمعات. ومن خلال التتبع التاريخي لمراحل نشوء التخطيط العمراني في منطقة الدراسة أتى متأثرًا بمحددات وموجهاتٍ تقرّر نموَّه وشكله، وحتى توسعه المستقبلي. تقرأ هذه الدراسة اهم تحديات التوسع الحضري في إطار التخطيط العمراني في أهم مدن وادي حضرموت؛ باعتبارها النموذج المنتج عبر الزمن لحالة التخطيط العمراني العفوي والمنظم، وتوسُّعَه عبر التاريخ إلى اليوم. والذي يقرأ المنظم فيه يجده حديثًا نسبيًا؛ إذ يعود أقربه إلى نهاية مطلع الستينيات [الصبان، 1985]، من القرن الماضي، وجاء ملبّيًا لحالة زمانية وقت ذاك، وكان حاملًا لتطُّلعات تلك المرحلة بصورة نسبية في كُبريات المدن. وانعكس ذلك على نماذج مخططاتها وتوسعها الحضري ملبّيًا المتطلبات الوقتية؛ إذ لا يزال يُنظَر إلى التخطيط العمراني بأنَّه حالة إسعافيه تحلُّ مشكلة آنية، وليس مشروعًا استثماريًا مدروسًا، أو أداة توجيهية لتعزيز الثروة، فهو إلى الآن لم يُوَجَّهْ مسارُه نحو قنوات الاستثمار الأمثل. وجاءت هذه الدراسة لتشخيص أهم التحديات التي تواجه التوسع الحضري في أهم مدن وادي حضرموت، وتفكيك – قدر الإمكان – محاولات التوسع الارتجالي، الذي لا يزال يمارس بصور مختلفة وغير مُرضِية. وتكمن المشكلة في مواجهة التخطيط لعدد من التحديات غير المنظورة، التي تؤدي إلى انفجار مالي واقتصادي وأزمة، وربما إلى كوارث، كان

* مدرس قسم الهندسة المعمارية والتخطيط البيئي – كلية الهندسة والبترول – جامعة حضرموت.

من الممكن تجاوزها، إذا درست قبل الشروع في عملية التخطيط، التي تتم بالفعل العفوي المنظم[1]، الذي يندفع إليه الناس في البحث عن أماكن إقامة للسكن حسب القدرة المالية، فهم يشكلون نسيج المدينة، الذي كان من الممكن أنْ يُوجَّه مسبوقًا بدراسة وافية، وهنا لا يمكن فصل هذه التصرفات عن النمو الحضري لأن المدن المنظمة لا تنمو من دون تدخل بشري يلغي تأثير القانون، لذا هناك حاجة ماسَّة لتوضيح تحديات التوسع الحضري ولو بالنظر إلى الأُفق النظري العام؛ لأنه إلى الآن تُعزَى مشكلات أزمة التحضر في أهم مدن وادي حضرموت إلى عوامل عدَّة، أحد هذه العواملِ تسارُعُ النمو في المدن الكبرى وأطرافها، والتي تتوسع وفق تداعيات الضغوطات السياسية تارة والتضاريسية تارة أخرى، ولم تتحدَّد معالم تشخيص هذه المشكلة حتى وإن نمت الثروة وتدفقت إليها بشكل طبيعي فهي لن تتخلص من مشكلاتها المتوارثة، بل إنها إذا استمرَّت بهذه الكيفية ستخلق معاناة أسوأ بدلًا من تحقيق استثمار أمثل؛ لأن التخطيط لم يتبعه مسارٌ واعٍ لتوسُّعه، أو ترافقه بنية تحتية لكي تدعمه بشكل مستدام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة هدفين: الأول عام، وهو النظر للتوسع العمراني بوصفه أداةً تعيد ترتيب أوليَّات خريطة النمو العمراني الحضري، والهدف الآخر هو تشخيص أهم التحديات التي تواجه النمو والتوسع العمراني في منطقة الدراسة، ومعرفة موجّهات التخطيط العفوية والمفروضة والمصنوعة بضغوط بشرية.

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من الخرائط والإحصاءات البيانية للوصول إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، وإسقاط تطبيقاتها، واعتمدت النتائج على تحليل الأرض الطبيعية ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية GIS، في نمذجة النتائج، مع الاستفادة من النتائج وتطبيقاتها وخاصَّةً التي تتعلق بمشاكل التحديات الطبيعية، مثل السيول والفيضانات، التي وصفت الطبوغرافية التضاريسية لوادي حضرموت، وكذا دراسة معطيات التصرفات الإسكانية والسكانية.

موقع الدراسة:

تقع منطقة الدراسة في (محافظة حضرموت)، والموقع المحدد في (جزء من وادي حضرموت) وأهم مدنه التي تنمو بها التجمُّعات العمرانية، الممتدَّة على امتداد وادي حضرموت من الغرب، ومنها مناطق وادي دوعن ووادي عمد نموذجًا لتجمعات المرتفعات، ومناطق القطن وشبام سيئون وتريم نموذجًا للتجمعات الأخرى؛ لأنها تشهد اندفاعًا للتوسع العمراني الحضري بشكل متسارع.

مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في نمو تخطيط وتوسع عمراني يعاني من مشكلات يصل بعضها إلى حالة الكوارث، وفي الوقت نفسه يلاحظ أنَّ التخطيط فيها نسبي في كبريات مدنها، وغير مدروس، وربما بدائي في أطراف المدن والقرى؛ إذ لا يحقق أهداف الاستثمار الممكنة، ولا يعود بالنفع على اقتصاد المنطقة.

فرضية الدراسة: فرضت الدراسة فرضيتها أن التخطيط العمراني في أهمّ مدن وادي حضرموت لم يحقق نموًا عمرانيًا أمثل بسبب عوامل تضاريسية جعلت من التوسع العمراني متباينًا وغير داعم لاقتصاد البلد، مع وجود مشكلات ترافق إدارة الأرض.

الدراسات السابقة:

للوصول إلى أهداف الدراسة تم الرجوع أولًا إلى الدراسات السابقة، وخاصة تلك التي درست الطبوغرافية التضاريسية لهضاب حضرموت وفيضانات السيول على الأودية الفرعية لوادي حضرموت، وتأثيرها في اتجاه مناطق التجمُّعات العمرانية. من هذه الدراسات:

أولًا: دراسة (Polly Kathleen Buchanan,(1998 هدفت هذه الدراسة عرض متغيرات الفيضانات في أهم المدن الحضرية في وادي حضرموت، كما درست تاريخ حدوث الفيضانات، وأثر التحضُّر السريع في تلك المدن في الفيضان، وبالذات دراسة شكل الهضاب وتأثيرها في جريان الأودية الفرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن غالب ميول انحدار الهضبة الشمالية إلى جهة الربع الخالي وسلطنه عمان، وصنفت أودية هذه الهضبة بأنها أودية واسعة وضحلة، بالإضافة إلى أنَّ معدَّل هطول الأمطار على هذه الهضبة يصل إلى نصف مما تتلقَّاه الهضبة الجنوبية. أما الهضبة الجنوبية فإنَّ غالب اتجاه ميلانها نحو وادي حضرموت. وأن نوع الأودية التي تصب منها أودية ضيقة وحادة، ومعدل هطول الأمطار في هذه الهضبة يصل إلى ضعف ما تتلقاه الهضبة الشمالية، والمعدل السنوي لجريان هذه الأودية أكثر من المعدل السنوي لجريان الأودية الشمالية لهضبة حضرموت. [Buchanan,P K,1998].

ثانيًا: دراسة رزق الجابري (2009م) لوادي عدم أحد أودية وادي حضرموت من الجهة الجنوبية، وقد عرضت هذه الدراسة أبعاد مشكلة السيول الجارفة والمدمِّرة على استقرار السكان في (ساه) بوادي عدم، وهو وادٍ عميق يصبُّ من الهضبة الجنوبية لوادي حضرموت، يصل طوله إلى (153كم)، يتقاسم الماء مع وادي العين ووادي دوعن على الهضبة الجنوبية، لهذا الوادي تاريخ مؤلم؛ إذ تُوصف سيوله بأنها مدمِّرة، سجَّل هذا الوادي خسائر سابقة، آخرها خسائر بشرية ومادية عام 2008م. توصلت الدراسة إلى أنَّ من الممكن تكرار الفيضانات على التجمُّعات السكنية في هذا الوادي بحكم موقع هذا التجمُّعات بصورة غير مدروسة. [الجابري 2001]

ثالثًا: دراسة (2014م) Abdulmoghni Ali Alga'fariلوادي دوعن: هدفت هذه الدراسة إلى وضع خرائط لمخاطر الفيضانات السريعة وتآكل التربة وحصاد المياه وتحديد النقاط الساخنة للضعف الاجتماعي، مع توضيح المصادر الرئيسة لقياسات الأرصاد الجوية، وتقديرات تدفق مياه الوادي، ورصد الأقمار الصناعية لهطول الأمطار، والغطاء النباتي، ومعلومات التضاريس الرقمية، ومن خلال النمذجة لتجمعات الأمطار في وادي دوعن الذي يقع في الجهة الغربية لهضبة حضرموت الجنوبية اتضح أن وادي دوعن واحد من الأودية الأربعة التي تسهم في رفد وادي حضرموت بالمياه، سجَّل هذا الوادي عددًا من الفيضانات، منها عام 2008م، توصلت هذه الدارسة إلى أن مخاطر الفيضانات المتوقعة الأكثر حساسية للتغيرات في هطول الأمطار الغزيرة هي في الوديان الفرعية لهضبة حضرموت الجنوبية، وقد تصبح الفيضانات تهديدًا معروفًا للمواقع التي تواجه هذا الخطر. [Alga'fari A,2008].

النتائج والمناقشة: بعد عرض الدراسات السابقة والمعلومات المجموعة ودراسة الخواص التضاريسية وتحليل القراءات، اتضح أن غالبَها لم يُشِرْ إلى التأثير في حالة استقرار السكان، ما عدا دراسة رزق الجابري التي أشارت إلى تأثير السيول المدمرة في استقرار السكان، كما أنَّ الدراسات السابقة لم تتعرض لحالة النمو العمراني، ومشكلة إدارة الأرض، وقد استعان الباحث بهذه الدراسات من أجل الاستدلال بها في تطبيق النتائج على الأودية التي تتعرض للفيضانات المتكررة ومقارنتها واستخلاص النتائج للوصول إلى أهداف الدراسة، وهي تشخيص التحديات التي تواجه التخطيط العمراني، فقامت الدراسة بفصل المشكلات التي تواجه التخطيط العمراني على تحدّيَيْنِ: الأول تضاريسي، والآخر بشري. واعتماد إخضاع النتائج على تحليل برنامج نظم المعلومات الجغرافية، وعلاقة

التجمعات العمرانية بالموقع الجغرافي للجانب التضاريسي، وتناول تأثير إدارة الأرض من خلال معطيات مكاتب التخطيط وما جمعه الباحث من خبرته عن مشكلات إدارة الأرض.

الخلفية التاريخية:

تقع منطقة الدراسة في جنوب الجزيرة العربية، المعروفة بالجمهورية اليمنية، وادي حضرموت، وتُصنَّف تاريخيًا ضمن المواقع العربية ذات الآثار، وشهدت نموَّ حضاراتٍ في مدى تاريخها الطويل، فمنطقة الدراسة جزءٌ من(مملكة حضرموت)، التي تعود إلى (الألف الأول قبل الميلاد)، والتي استمرَّت إلى (الألف الرابع الميلادي)، أي إن عمرها استمر في الوجود إلى ألف عام [كوجين، 2013]، وأيًا كان العمر التاريخي لمنطقة الدراسة فإنه يؤكد وجود مستوطنات بشرية فيها، وكان عمود اقتصادها في تلك الفترة الزراعة والتجارة، فالمنطقة موطن لإنتاج اللبان وتجارة البخور وتصديرها في العهد القديم، وعبر هذا الطريق نشأت الكثير من المستوطنات والتجمُّعات السكنية. تُقسَّم المنطقة تضاريسيًا إلى هضبتين ووادٍ يتَّسع عند المنبع ويضيق عند المصبِّ، ومن المظاهر العامة لنمو الاستيطان أنَّه يتناسب طرديًا وعرض الوادي، حيث يلاحظ كثرة المستوطنات والقرى القديمة على الأودية أكثر من الهضاب، وتعلّل الدراسات ذلك بالمورد الاقتصادي، وهو الزراعة [Buchanan, P. K 1998.]، كما أن الاستيطان رُفع على الجبال حتى الحالي منه في غرب وادي حضرموت لتفريغ قوة جريان مياه فيضان الوادي في هذه المناطق [chiettecatte2007].

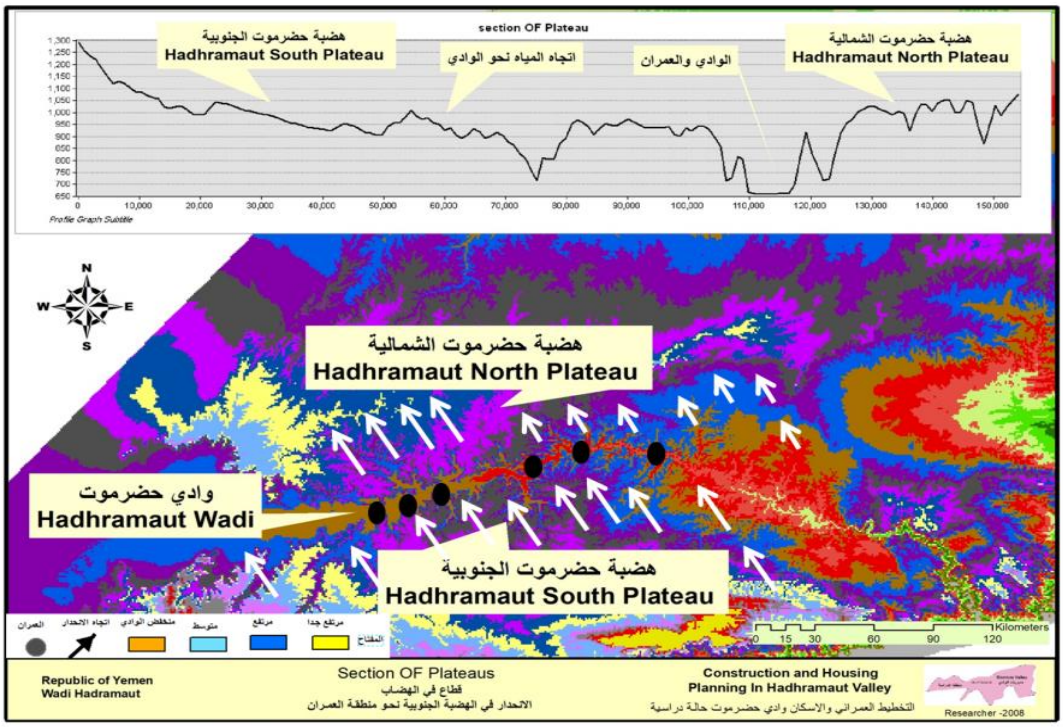

خارطة (1) توضح نتائج تحليل الفرق بين الهضبة الشمالية والهضبة الجنوبية في اتجاه الانحدار ببرنامج GIS (الباحث)

أولًا: دراسة العلاقة بين التجمعات العمرانية وموقعها الجغرافي:

قام الباحث بتحليل خرائط التجمعات العمرانية، وعمل استقراءً عامًا لنشوء المدن والمستوطنات في وادي حضرموت، وعلاقتها بالموقع التضاريسي، وتأثيره في نمو التوسع العمراني وهيئته، والذي تم تحليله بالاعتماد على نتائج خرائط التحليل، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS. فكانت النتائج كالآتي:

نتائج التحليل باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS تم وضع الخارطة التضاريسية على برنامج (GIS)، وتحليل الأرض في وادي حضرموت بخرائط الكنتور؛ لمعرفة العلاقة بين انحدار الوادي وموقع جريان السيول، وموقع التجمُّعات العمرانية، فجاءت النتائج أنَّ هناك تباينًا تضاريسيًا بين هضبتي وادي حضرموت الشمالية والجنوبية في اتجاه الانحدار، فكان انحدار الهضبة الجنوبية إلى اتجاه وادي حضرموت، في حين كانت الشمالية باتجاه الشمال بعيدًا عن التجمُّعات [Buchanan,P K,1998]، وبالتالي كان تزايد النمو الاستيطاني متباينًا؛ إذ يكثر الاستيطان على أطراف الهضبة الجنوبية عن أطراف الهضبة الشمالية، وعلّلت الدراسة ذلك بأن جريان أودية الهضبة الجنوبية أكثر من جريان أودية الهضبة الشمالية، وبالتالي يحدث ترسُّبٌ للتربة القابلة للزراعة، [chiettecatte, J ،2007.] فكانت مكانًا مناسبًا للعيش والاستقرار، فنَمَت التجمُّعات العمرانية عند مصبات الأودية الفرعية الأكثر جريانًا مقارنة بالتي تصبُّ من الهضبة الجنوبية، في حين كانت نتائج التحليل تؤكد أن النمو العمراني على الأودية الشمالية أكثر أمنًا من الأودية الجنوبية؛ وذلك لطبيعة انحدار الهضبة الشمالية بعيدًا عن اتجاه وادي حضرموت، وقلَّة معدل منسوب الجريان فيها، وأنَّ انحدار الهضبة الجنوبية نحو منطقة العمران، مع ضيق أوديتها وشدة انحدارها وزيادة معدل الجريان فيها، لذلك يعد العمران على الأودية الجنوبية غيرَ آمنٍ للاستعمال السكني، وجاذبًا للاستعمال الزراعي. وقلة النمو العمراني في أودية الهضبة الشمالية لا يعود لخطر الفيضان فيها وإنما يعود لبُعدها عن مقوّمات الاستقرار الزراعي سابقًا ومواقع الخدمة، ولا سيَّما خدمة المواصلات حاليًا، وهو عامل أضحى متغيّرًا وقابلًا الاستفادة منه، وهي نتيجة من نتائج التحليل.

2- تباين النمو العمراني بين شرق مناطق وادي حضرموت وغربه، حيث يتضح أن هناك تباينًا في نمو التجمعات العمرانية التي تُبنَى على المرتفعات في غرب الوادي، ويستمر هذا النمو ويقترب إلى أقدام المرتفعات بالتدرُّج إلى شرق الوادي، ويصل وجود التجمُّعات إلى بطن الوادي كلما اتجه العمران شرقًا، ويُعلَّل ذلك بسبب ضيق الأودية وشدَّة الانحدار فيها عند المصبِّ من الهضاب، وبالتالي لا توجد مساحة كافية للعمران، فتوزعت الرقعة الزراعية في الأسفل، وارتفعت التجمعات العمرانية إلى الأعلى خوفًا من الفيضانات التي تتعاقب على الأودية. صورة (1-1).

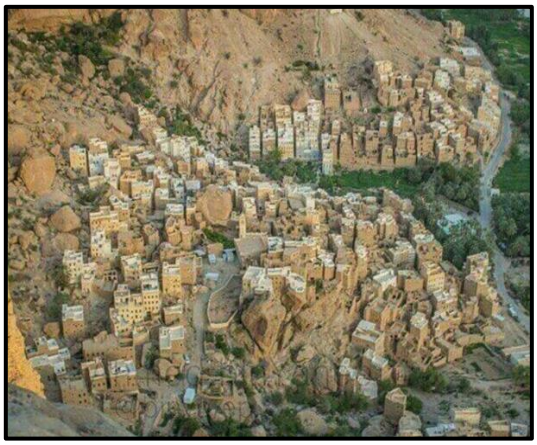

صورة (1-1) نماذج من التجمعات العمرانية على المرتفعات في وادي دوعن تأثير التضاريس في نوع التخطيط العمراني وشكله

3- منطقة العمران المتاحة حاليًا للتوسع هي الأودية الفرعية، وعلى قناة الوادي الرئيس، وبالتالي توجد قنوات تصريف الأمطار في قنوات الأودية الفرعية، وأخذت لها مواقعها في المخططات العمرانية وتوسُّعها، وبالتالي فإن هذا العامل قد فرض نفسه على حالة العمران، فكان النمو شريطيًا على أطراف الهضاب، تخترقه قنوات التصريف في بطون الأودية.

وخلاصة القول فيما سبق إنَّ العامل الجيولوجي قد فرض نفسه على التخطيط العمراني ونمو التجمعات العمرانية وأثَّر في مستوى التحضر، وأصبح سمةً اعتبارية لأي تخطيط أو توسع مستقبلي، ويحتاج إلى دراسة الأودية الرئيسة والفرعية ونمذجتها؛ ليتم على أساسها تصميم التوسعات العمرانية بصورة علمية مدروسة بخرائط تحدّد مناسيب الأرض، والممكن التصميم عليها بمعرفة حركة المياه وانسيابيتها. ومن نتائج هذا العامل ملاحظة وجود العمران مرتفعًا على المنحدرات الجبلية وخاصة في غرب وادي حضرموت، وهو تحدٍّ آخر يواجه توسُّعات النمو في هذه المناطق.

هذه النتائج العفوية المحكومة عبر الاستقراء الاستيطاني أدت إلى تباعد قرى وادي حضرموت ومدنه وتناثرها بسبب الطبيعة التضاريسية، وأوجدت نتائج مشتركة توجد في كل منطقة من مناطق وادي حضرموت الأربع (تريم - سيون - شبام - القطن - عمد - الهجرين - ودوعن)، ويمكن عدّها موجهاتٍ طبيعية وتحدياتٍ تكاد تكون متكررة، ولا يمكن أن تنفصل عن الواقع؛ لأنها جزء أساسي من بنية المكان، وهي في الوقت نفسه بنية الوعاء التخطيطي الذي يحتضن التجمعات العمرانية. لذا اكتفت الدراسة بعرض أهم التحديات المشتركة بوصفها موجهاتٍ مفروضةً تتطلب من التخطيط العمراني أن يتعايش معها، ويُحسِن التأقلم معها نحو تخطيط أمثل. ونخلص في النتائج إلى أنه وفق الاستقراء التاريخي جاء تأثير العامل التضاريسي قويًا في اختيار موقع المدن والقرى والتجمعات العمرانية المختارة حتى الموغلة منها في القدم حيث نشأت التجمعات العمرانية على المرتفعات وبخاصة في مناطق غرب وادي حضرموت وهو موجه مفروض يتطلب من المصمّم التخطيطي أن يؤمِّن حالة السكان تحسبًا من انحدار الهضاب وهو الموجِّه الطبيعي الأول على العمران.

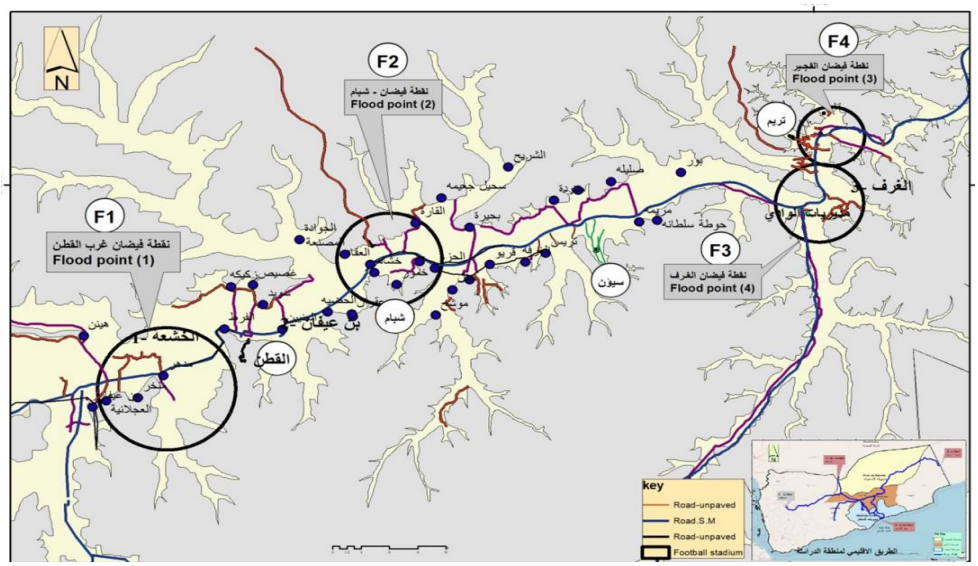

خارطة (2) توضح نتائج تناثر القرى والتجمعات العمرانية حيث يوجد أكثرها في اتجاه الهضبة الجنوبية (الباحث)

ثانيًا دراسة الموجهات البشرية:

تمثلت الموجهات البشرية في نمو متسارع غير قياسي أدى إلى الزحف على الغطاء النباتي، وهو من نتائج مشكلات التحضر وإدارة الأرض وملكياتها التي جاءت ضاغطة على الرقعة المتاحة للاستيطان، والتي جعلت من التخطيط العمراني نسبيًا ومقيَّدًا، بالتالي ينمو التوسع العمراني في مدن الوادي برتابة متدنية في مراحل التخطيط، ومتسارعة في فلكها وبغير جدوى مستقبلية لتحقيق التخطيط العمراني الأمثل.

تستعرض هذه الدراسة اهم التحديات الناتجة عن تصرفات المستخدمين للأرض، من أهمها:

1- تحدي الزحف على الأرض الزراعية: منطقة العمران المتاحة حاليًا للعمران هي الأودية الفرعية وقناة الوادي الرئيس، وهذه المساحة تتخلل أكثرها أراضٍ زراعية وأخرى صالحة للزراعة، ونظرًا للتوسع العمراني المتزايد، وخاصة في كبريات المدن فإن تأثير هذا العامل فاعل، لذا قامت الدارسة بإجراء استقراء عام لمعرفة تأثير الرقعة الزراعية بالتحضر، فتمَّ أخذ عينة من المناطق التي تشهد تحضرًا؛ لإجراء الدراسة عليها والاستعانة بالنتائج المجموعة من مكاتب التخطيط المعينة، فأخذت عينة لمديرية تريم[2] كحالة متكررة في باقي مناطق الوادي التي تشهد تحضرًا متسارعًا، وتمت عملية الدراسة لفترة 30 سنة مضت باستخدام الخرائط الجوية وإدخالها على نظم المعلومات فجاءت النتائج أن المديرية تشهد تناقصًا كبيرًا في فقد الأرض الزراعية وإحلال تجمعات سكنية محلَّها، تسبب في نقص الرقعة المتاحة للزراعة، وانعكس ذلك على الأمن الغذائي، وقد طبقت الدراسة هذه التجربة على المدن الأخرى في وادي حضرموت فكانت النتائج تؤكد أن هناك زيادة في الزحف على الأرض الزراعية، التي تتناقص في هذه المدن، إذ نسبة الأرض الزراعية تتناقص بشكل كبير في كلٍ من سيئون وتريم، وتقلُّ نسبيًا في شبام والقطن، وهذا يعود إلى زيادة نسبة التحضُّر في هذه المناطق وتسارع النمو العمراني فيهما، فكثير من الأراضي الزراعية تحوَّلت إلى أراضٍ سكنية، بحُجَّة زيادة الدخل والطلب

المتزايد على السكن، وأنَّ بقاءها أرضًا زراعية يكون مردودها الربحي ضعيفًا، وقد وقفت الدراسة على هذه الظاهرة ووجدت أن سببها عامل التحضر والاقتصاد بالدرجة الأولى، وأن عملية السيطرة على هذه الظاهرة والفصل بين الاستعمال الزراعي والسكني حاليًا يصعُب إيقافه في بلدٍ يشهدُ نموًّا اقتصاديًا متذبذبًا وضعفًا في البنية التحتية وضعفَ قوة حضور سلطة القانون على الواقع، والتمسك المستميت بملكية الأرض، كلُّ هذا جعل مشكلة الزحف على الأرض ممكنة وتحديًا غير مدروس وغير مسيطر عليه فعليًا يواجه التوسع العمراني. شكل (3-4).

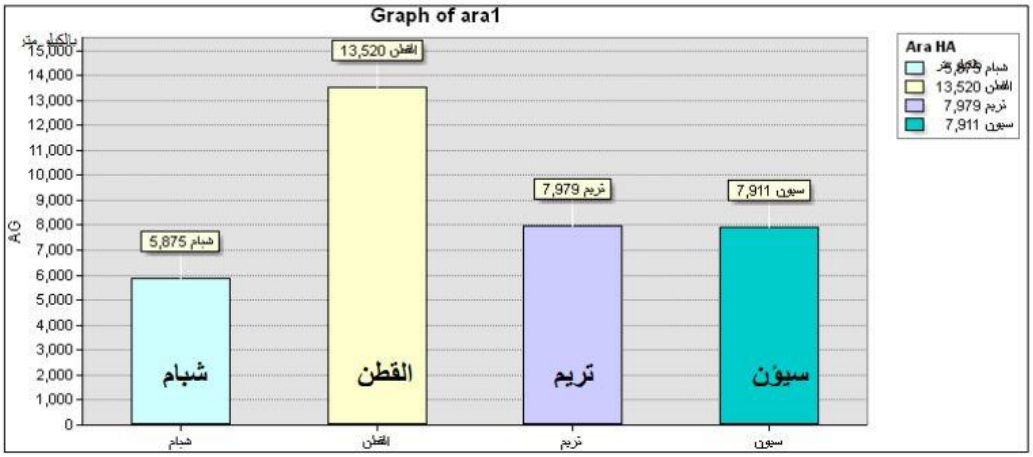

رسم بياني (3-4) يوضح مساحة الاراضي المزروعة في المديريات الاربع – الباحث 2017 بالاعتماد على الخرائط الجوية

- تناقص المساحة المزروعة في كلا من تريم و سيؤن بسبب زحف العمران عليها.
- القطن لا تزال بها مساحات زراعية كبيرة , لكونه لايزال الزحف بطئ فيها.

2- تحدي ملكية الأرض:

تعد ملكية الأرض من أعقد المشكلات التي لا تزال تواجه التحضُّر، في أكثر البلاد، فهناك خلطٌ قد حصل سابقًا في ملكيات (أراضي الدولة وأراضي الوقف وأراضي الملك الخاص)، وزاد الأمر سوءًا بعد 1994م إذ أصبحت الفئة المنتصرة تتملك الأرض وتتصرف فيها، ومنها أراضي الوقف [ليبرون، 2010]، فظهرت شريحة من الناس تبيع وتشتري وتربح، وأخرى تتردد على المحاكم وتضاربت القوانين، ولم يتم الفصل في أكثر هذه المشكلات، فأدَّى إلى تقييد وضع المخططات التوجيهية بما فيها مسارات النقل والمواصلات، وبقي هذا الأمر تحديًا يفعل فعله بشكل كبير، يوجه التخطيط، فارضًا نفسه، ومتجاوزًا قوة القانون، ولا يزال مستمرًا في تحدِّي التخطيط المنظم، ويحول دون وضع تصورات ممكنة للتخطيط في عموم منطقة الدراسة، والأمر نفسه في عموم المناطق الأخرى.

تحدّي الإسكان والسكان وإدارة الأرض:

إن أحد بواعث المشكلة الإسكانية في منطقة الدراسة هو عدم وجود (مخطط توجيهي عام لمنطقة الدراسة) مدروسًا وواقعيًا تسير عليه جميع الهيئات بشكل تلقائي وتدريجي، وإنما الذي يحدث هو ردود أفعال تتم تحت عوامل ومؤثرات، وربما نجد التخطيط يتم بردة فعلٍ بعد وقوع المأساة أو الكارثة الطبيعية، ويرافق هذا

الفشل الذي يتم (تحت تأثير المشكلة)[3] يتم تخطيط ارتجالي وسريع، من دون أن تُقدم دراسات مسبقة، وبذلك فإن قطاع الإسكان في منطقة الدراسة مثقل بالمعوقات، ولم تكن هناك دراسات مسبقة يرتكز عليها المخطط المعماري، وإنما ما يجب أن يحقق هو رسم مخطط أيًا كان نوعه وشكله، وفي غالب الأحوال تأتي هذه العملية سريعة ومن دون تروٍ وخاصة دراسة الطبيعة التضاريسية للأرض وفي منطقة الدراسة على وجه الخصوص، والتي تشهد التحضر، فحركة جريان السيول على سبيل المثال تتسبب في مشكلات فنية إلى يومنا هذا تعاني منها الأحياء العمرانية الجديدة، وهو سوءٌ تخطيطي، وهناك عوامل أخرى ساعدت على العبث بتنفيذ التخطيط غير الصحيح، منها تضارب القوانين، وتعاقب قرارات سياسة الدولة، ويمكن إيجازها في ثلاث مراحل أثرت في التخطيط، منها (سياسة الدولة في السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها وما بعد 1990م)، وتمثلت في قوانين التأمين [الدملوجي، 1996] وما تلا ذلك وخاصة ما تم بعد 1990م وما بعد 2015م، كل هذا أفرز نتائج وتضارب قوانين وسياسات غير صحيحة فتزايد البسط على الأراضي من قبل واضعي اليد وجشع الأفراد، وبتزايد هذا العبث غير المدروس أُربِك الواقع التخطيطي في منطقة الدراسة لمدة تزيد على العشرين سنة، وخلط معالم الأرض، ومكَّن ملَّاكًا آخرين من الأرض، مما جعل المنطقة تدخل في صراعات دامت ولا تزال توثر في خطة التخطيط العمراني إلى اليوم، في الوقت نفسه حُمّلت ملفات هذه القضايا إلى المحاكم ولم يتم الفصل في أكثرها، ويحدد الباحث هذا الأثر بعدم توافق القوانين وتضاربها على حساب ملكية الأرض، [ليبرون، 2010]، فنتجت بسبب ذلك وجود مساحات شاسعة غير مستغلة، منها أراضٍ زراعية وسط المدن وعلى طول وادي حضرموت وفي مناطق أخرى، وهذا ما أحدث خللًا عمرانيًا، عاد بالسلب على التخطيط العمراني، وانعكس على التحضر ولا يزال هذا الأمر يحقق مشكلة تخطيطية في منطقة الدراسة، فلا تستطيع اليوم الدولة شق طرق أو إقامة أي منشأة خدمية أو إدراجها ضمن المخطط التوجيهي العام؛ لأن الأرض (منطقة نزاع)، فضلًا عن عدم وجود دراسات تُذكر تقف في وجه هذا المد، كل هذا يؤدي إلى زيادة تضخم المشكلة الإسكانية، فهناك تناقص غير محسوس في مورد الأرض، وفي البنية التحتية، وهناك بوادر لظهور العشوائيات في منطقة الدراسة، وإن كان المجتمع في حضرموت ينبذ هذا التوجه لكنه ربما يكون الخيار الأوحد لبعض الأسر، فهناك انفجار سكاني وسوءٌ تخطيطي [ندوة التخطيط، 2014]. وهناك أراضٍ أسعارها عالية جدًا تفوق دخل الفرد مئات المرَّات، أي إن دخل الفرد لا يمكن أن يلبي شراء مسكن إذا كانت قيمة المسكن تعادل دخله بمعدل يصل إلى مئات المرات كحدٍ أدنى، فضلًا عن البناء من دون تخطيط [ندوة التخطيط، 2014]. إذ لا يوجد إلى الآن مخطط توجيهي عام لمنطقة الدراسة وادي حضرموت، وإنما توجد مخططات مفردة لكل منطقة، أدى ذلك إلى أن كل مَنْ يملك يخطط كيفما يشاء وتبقى الجهات التخطيطية ترصد هذه التصرفات، وأصبح دورها إسعافيًا كرجل الإطفاء. شكل (1-1) الجهات التي تملك الأرض في ظل غياب مخطط توجيهي.

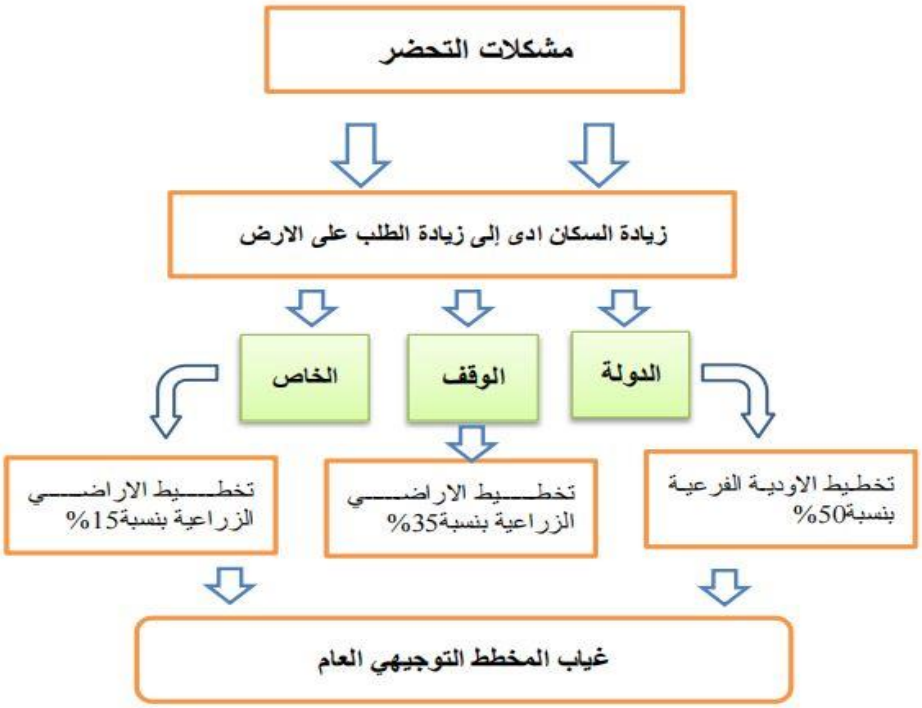

شكل (1-1) يوضح الجهات التي تملك الأرض وتحطط فعليًا في غياب المخطط التوجيهي (الباحث)

تحدي النقل: تعاني منطقة الدراسة من مشكلات في شبكة النقل، ولا سيَّما علاقة شبكات النقل مع شبكة مجاري السيول، وتتمثل المشكلات في ما يلي: المشكلات في الشبكة الرئيسة وتتضمن وقوع الطريق الرئيس على نقاط فيضانات تتسبب في قطع الطرق وتدميرها عدة مرات. عدم مقدرة الشبكة الرئيسة على الوصول إلى مختلف المناطق والأحياء والقرى المتباعدة؛ وذلك لوجود نزاعات في ملكية الأرض مما يجعل شبكة النقل والمواصلات لا تزال غير كافية وغير قادرة على استيعاب التوسع المستقبلي ولم تأخذ النمطية الحديثة وفق حاجة البلد وفرص الاستثمار فيها وهو ما انعكس على النمو والتحضر، فالمنطقة مستقبلها التخطيطي غير واضح المعالم وخاصة في تحديد مواقع المنشآت الكبرى، مثل المطارات وسكك الحديد والمناطق الصناعية والرقعة الزراعية، ولم يتم إلى الآن التفكير في رسم خطط مسارات البنية التحتية.

الخاتمة والتوصيات:

تناولت هذه الدراسة تحديات التخطيط العمراني في إطار التوسع الحضري في أهم مناطق وادي حضرموت، وشخَّصت أهم التحديات في أهم مدنها، وتمثلت في جانب طبيعي وآخر بشري ناتج عن تصرفات المستخدم للأرض، وكانت نتائج التحليل التي تمت قد استخدمت نظام المعلومات الجغرافية في تحليل العامل الطبيعي، والذي كان تأثيره أكبر، وهو عامل جغرافي مشترك في كل مناطق منطقة الدراسة، بهذا كانت الإجابة عن فرضية الدراسة: أن التخطيط العمراني في اهم مدن وادي حضرموت لم يحقق نموًا عمرانيًا أمثل بسبب عوامل تضاريسية، جعلتْ من التوسع العمراني متباينًا وغير داعم لاقتصاد البلد، مع وجود مشكلات في إدارة الأرض.

ويخلص البحث بأهم التوصيات وهي أن المنطقة بحاجة إلى (تحليل نمذجة لكل من الوادي الرئيس

والأودية الفرعية) بخرائط واضحة، عليها مسارات جريان المياه السطحية، وحركة مسارات النقل؛ لأن هذا العامل يعد مؤثرًا تأثيرًا كبيرًا في التوسع العمراني والتحضر، وبالتالي فإن التخطيط العمراني الحالي يمكن أن يُوصَف بالارتجالي، مع وجود مكاتب التخطيط، لفقده المعلومات اللازمة التي تخص سلوك الوعاء التخطيطي، ويبقى هذا تحديًا من الممكن أن يقلل أثره بمزيد من الدراسات المستقبلية. كما وقفت الدراسة على التحدي البشري، وتلخَّص هذا التحدي في ملكية الأرض وإدارتها، مع وجود بيانات مؤرشفة بطريقة بدائية عن ملكية الأرض وتسجيلها[4]، وهي بيانات غير واضحة متناقضة في بعض الحالات إذا فحصت وأُسقِطَت على خرائط حديثة، وكان ذلك ناتجًا عن تعاقب قوانين سابقة ومتضاربة، وتبيَّن أنَّ هذا التحدي لا يزال يؤثر بشكل كبير في الواقع، فتزايد البسط على الأراضي من قبل واضعي اليد، وجشع الأفراد يتزايد يومًا بعد يوم، وعدم وجود دراسات تُذكَر تقف في وجه هذا المد، تتبعها سلطة تنفيذية على الواقع، كل هذا يؤدي إلى زيادة تضخُّم المشكلة الإسكانية، وتشتيت مسار التخطيط الأمثل، وبالتالي تدني مستوى التحضر، فهناك نمو وتوسع عمراني مدفوع بالتحضر وزيادة السكان غير مدروس جاء فارضًا نفسه على ملكية الأرض من دون الخضوع للمخطط التوجيهي العام في الوقت نفسه، أدَّى إلى تناقص غير محسوس في مورد الأرض الزراعية، وهذا أثر في الأمن الغذائي، وأنَّ الاستمرار بهذه الكيفية سيؤدي حتمًا إلى نمو تجمُّعات عمرانية تعاني من مشكلات، وستزيد المعاناة مع زيادة التحضر، وهنا توصي الدراسة في هذا المحور بإنشاء جهة تخطيط تقوم بمهام المخطط التوجيهي العام تقابلها برامج حديثة لتسجيل ملكيات الأرض، مثل برنامج GIS، وتأهيل الكادر الذي يتولى مهام التخطيط.

الهوامش:

(1) (الفعل العفوي المنظم) يمكن أن يوصف التخطيط بهذا المعنى وإن كان عبر مكاتب التخطيط؛ لأن القراءة هنا في إطار التخطيط العمراني العلمي الحديث الذي يجب أن تسبقه دراسات عن البنية التحتية لكافة طبقات الأرض، ومنها معرفة مناسيب الأرض، ومعرفة ملكيتها وأحداثياتها، ونسبة تحمل التربة،... إلخ، وهذا غير متوافر حاليًا لدى هذه المكاتب اليوم.

(2) أخذ الباحث مديرية تريم لأن المعلومات متاحة ومتوافرة لدى مكاتب التخطيط، وقد عمل الباحث في بعض هذه المكاتب، وتمكن من جمع المزيد من المعلومات المكتوبة والميدانية، وجمع خبرته عن التخطيط لسنوات عدَّة، ووجدها لا تختلف كثيرًا عن المديريات الأخرى .

(3) هذه العملية مستمرة فكان تحديد المخططات ارتجاليًا، فمثلا بعد كوارث السيول عام 1989م تم إنشاء مخططات جديدة، عُرفت باسم المتضررين، وتكرر الأمر في إنشاء أحياء جديدة بعد كوارث 2008م، في ظهور مدن عرفت بحسب الممول لها .

(4) رصد الباحث أن مكاتب التخطيط في البلد لا تزال بدائية في التعامل مع برمجيات التكنولوجيا، وهذا واحد من معوقات تطوير التخطيط.

المراجع:

1- إدارة الزراعة. [2014]. ندوة التخطيط. تشخيص التحولات الحضرية رؤية وحلول بمدينة تريم، بمناسبة اليوم العالمي لتخطيط المدن، (محور الرزاعة)

2- إميل ليبرون. [2010]. العنف المسلح في اليمن. برنامج UNDP.

3- الجابري، رزق. [2001]. أثر السيول في استقرار السكان في وادي حضرموت سيول عدم في مديرية ساه أنموذجًا. مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية مجلد (5).

4- جامعة حضرموت. [2005]. الأعمال الاستشارية لتطوير وادي حضرموت سيئون محافظة حضرموت. جامعة حضرموت: للعلوم التكنولجيا. (المحاور 1، 2، 3، 4)

5- الدملوجي، سلمى سمر. [1996]. وادي هندسة العمارة الطينية في مدينتَيْ تريم وشبام. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

6- رسوم الخرائط والأشكال والتحليل ببرنامج (GIS) للباحث 2020م.

7- الصبان، عبدالقادر محمد. [1975]. البلديات في المديريات الشمالية. غير منشور.

8- كوجين، يوري فيودرفيتش. [2013]. العمارة الطبينة الحضرمية من الألف الأول ق –م مرورًا بالعصور الحديثة، تاريخها وبعض أنواعها ومميزاتها البارزة، ترجمة بن عقيل عبدالعزيز. حضرموت: مركز حضرموت للدراسات التاريخية والتوثيق والنشر.

9- مكتب الأشغال. [2014][1985]. تقاير سابقة عن التخطيط أرشيف بلدية تريم.

10- ندوة التخطيط. [2014]. تشخيص التحولات الحضرية رؤية وحلول بمدينة تريم بمناسبة اليوم العالمي لتخطيط المدن. برعاية ادرة وكيل محافظة حضرموت لمديريات الوادي والصحراء، للفترة من 2014/11/24. تريم حضرموت اليمن.

11- هيئة الأراضي. [1991]. قانون إعادة الأراضي والاملاك. الجمهورية اليمنية.

12- Arc GIS online.Earthexplorer.usgs.gov Eathexplorer map of Yemen.

13- Abdulmoghni Ali Saif.[2008].Assessment of the October 24th 2008 Flood in Wadi Doan, Hadhramout towards Realization of IWR .("Water and Environment Center, Gradu-ate Studies and Scientific Research, Sana'a University, Yemen.

14- Buchanan. P. K. [1998]. From damage to disaster: a study of vJ. chiettecatte.[2007.]Urbanization and settlement pattern in Ancient Hadramawt (1st mill. BC .(Archaeology of the Kanazawa Universityulnerability to flash flooding in urban Wadi Hadhramaut, Yemen.

15- J. chiettecatte.[2007.]Urbanization and settlement pattern in Ancient Hadramawt (1st mill. BC .(Archaeology of the Kanazawa University

Urban Planning Challenges in the Most Important Cities of Wadi Hadhramout

Mohammed Salem Omair Musaybah

Abstract

This research paper summarizes a study of the challenges of urban planning in the major cities of Wadi Hadhramaut —in Yemen—which are witnessing extensive urban transformation, rapid urbanization, and increasing population growth, without corresponding clear plans. This has led to the imposition of a planning situation suffering from several problems that hinder development and increase the repetition of mistakes. In this part of Yemen, which represents a form of planning disparity influenced by the terrain, especially the relationship between land and urbanization, and the relationship between urbanization and land management through systems, laws, and building regulations.

The researcher uses the descriptive-analytical method of maps and statistical charts and relies on Geographic Information Systems (GIS). The results show that the area faces a number of challenges, including the natural challenge that affected the urban planning direction, and the second challenge is human, represented by population growth and city expansion along with weak strategic plans for the future of the cities.

Keywords: urban planning, flooding, Wadi Hadhramout